بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

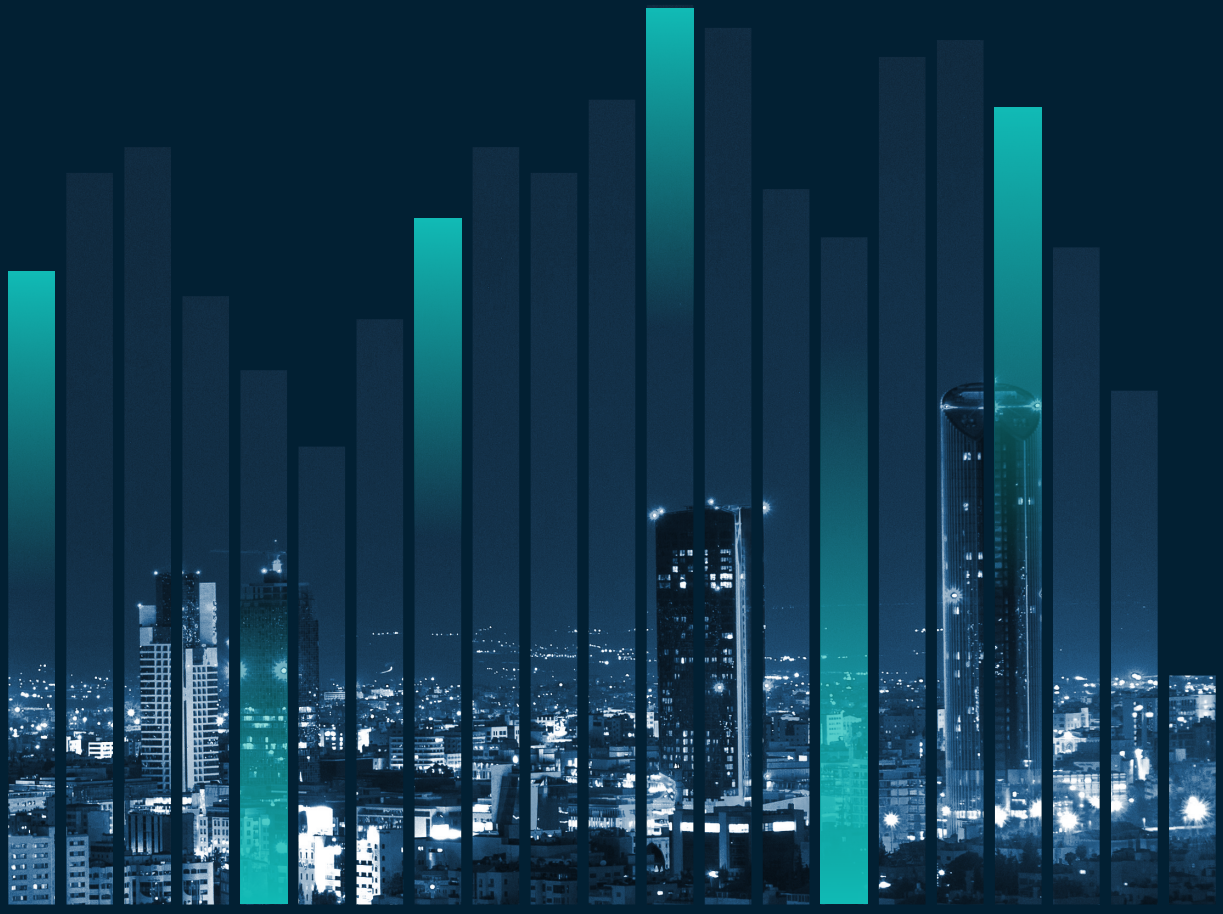

نافذة الإسكان الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

العدد 72
نيسان 2023

المحتويات

أخبار بنك الإسكان	3
تحليل نتائج الأداء لمجموعة بنك الإسكان لعام 2022	9
أداء القطاع المصرفي الأردني لعام 2022	13
أداء الاقتصاد الأردني لعام 2022 وتوقعات العام 2023	17
أداء الاقتصاد العالمي لعام 2022 وتوقعات العام 2023	23
واقع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن	26

أخبار بنك الإسكان

أرباح مجموعة بنك الإسكان لعام 2022 ترتفع بنسبة 20.2%

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، عن نتائج بياناتها المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول 2022، كاشفة عن تحقيق صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بقيمة 132.4 مليون دينار لعام 2022، مقابل 110.1 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2021، أي بنمو بلغت نسبته 20.2%.

وفي تعقيب له على النتائج المالية للمجموعة لعام 2022، وصف رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، هذه النتائج بالإيجابية، معرباً عن الارتياح البالغ لها، ومشيراً إلى أنها جاءت كثمرة للنهج الاستراتيجي الشامل والمرن المتبع لديها، والمرتكز على مفهوم الاستدامة والتطوير المستمر المواكب لروح العصر الرقمية والمنسجم مع المتطلبات والاحتياجات، مسفراً عن تحقيق النمو المخطط له.

وبيّن الخطيب بأن مزيجاً من القدرات والإمكانيات وقفت وراء تحقيق النمو المسجل، وهي التي تنوعت ما بين الموارد الاستثمارية المستدامة، والعمليات التشغيلية الكفؤة، والتوظيف والتوجيه الفعال للموارد المتاحة ضمن مختلف القطاعات التشغيلية، والمحافظ الائتمانية المتسمة بالجودة والسلامة، فضلاً عن الإدارة الحصيفة للمخاطر التي انخفضت تكلفتها مع النهج المتحفظ، هذا إلى جانب الكفاءات المتميزة والقادرة على تلبية متطلبات العملاء وتعظيم العائد على حقوق المساهمين الذي ارتفع إلى 10.7% بنهاية العام 2022 مقابل 9.3% لعام 2021.

وأشار الخطيب إلى أنّ المجموعة حافظت على متانة وقوة المركز المالي للبنك، محتوياً التحديات المحلية والخارجية وتداعيات التطورات الدولية العامة التي لا تزال تلقي بظلالها على الصناعة والاقتصاد في المملكة والعالم، ومواصلاً سيره بخطى واثقة نحو البناء على ما تم إنجازه بالاحتكام لأسس الحاكمية الرشيدة في الإدارة، والتي تضمن الحفاظ على النسق التصاعدي في الأداء والنتائج.

وفي ضوء هذه النتائج القوية، أوصى مجلس الإدارة بعد إقراره البيانات المالية لعام 2022 خلال اجتماعه بتاريخ 2023/01/26، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2022 بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم، وذلك بعد استيفاء الشروط والموافقات اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني حسب الأصول.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أن النمو الذي سجلته المجموعة شمل مختلف مؤشراتها المالية بنسب عكست مدى الكفاءة لإدارة الموجودات والمطلوبات، إلى جانب القدرة على ضبط التكاليف وترشيدها وزيادة وتنويع مصادر الدخل، وذلك بدعم من كافة القطاعات التشغيلية.

وقال الصفدي بأن إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية ارتفع بنسبة 6.5% ليصل إلى 378 مليون دينار، مقارنة مع 355 مليون دينار تم تحقيقه خلال عام 2021، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية ارتفاعاً قوياً بنسبة 8.3% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال عام 2021، لتصل إلى 212.9 مليون دينار، نتيجة لجهود المجموعة في زيادة إجمالي الدخل وتنويع مصادره، وتحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات.

وأشار الصفدي إلى أن البنك ومواصلة للعمل بسياسته المتحفظة تحسباً لمواجهة أية ظروف أو تحديات، كان قد رفع خلال العام 2022 نسبة تغطية مخصصات المرحلة الثالثة للديون غير العاملة في مجموعة البنك حتى تجاوزت مستوى 100%، في الوقت الذي عزز فيه نسبة تغطية مخصصات الديون العاملة والمصنفة ضمن المرحلة الثانية، وذلك من خلال تسجيل المزيد من المخصصات الإضافية التحوطية إزاءها، مما أدى إلى زيادة نسبة تغطيتها لتتجاوز مستوى 40% من إجمالي مديونيات المرحلة الثانية كما في نهاية عام 2022. وكشف الصفدي أن هذه النسبة الهامة وبهذا المستوى القياسي، تشكل إضافة نوعية لتعزيز متانة البيانات المالية للبنك، وتعتبر واحدة من أفضل النسب على مستوى بنوك المنطقة ككل.

وبيّن الصفدي أن مجموعة البنك تمكنت من زيادة صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.2% لتصل إلى 4.3 مليار دينار كما في نهاية عام 2022، إلى جانب زيادة ودائع العملاء بنسبة 2.0% لتصل إلى 5.3 مليار دينار، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.3 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.7% كما في نهاية عام 2022، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

هذا وواصلت المجموعة تطبيق العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجية تحوّل البنك الرقمي، الأمر الذي أدى لمزيد من التنويع والتميز والتكامل فيما قدمه من منتجات وحلول وخدمات لبّى عبرها ومن خلال مختلف القنوات بما فيها تلك الرقمية المتطورة، متطلبات العملاء من مختلف القطاعات البنكية، والذين واصل رعايتهم ومكافأتهم وتقدير ثقتهم به وولائهم له، متمكناً من توسيع قاعدتهم والحفاظ على رضاهم.

وبالتوازي مع هذه الجهود والنتائج، لم تكف المجموعة عن تعزيز تأثيرات أعمالها ونشاطاتها المجتمعية، من خلال مبادراتها وبرامجها للمسؤولية المؤسسية المجتمعية التي غطت مختلف محاور التنمية.

واختتم الصفدي حديثه بالتأكيد على ثقته في قدرة البنك على مواصلة تحقيق المزيد من النمو والتطور مستقبلاً، وتقديم أحدث التطبيقات الإلكترونية والرقمية بالقياس مع أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، إلى جانب مواكبته المستمرة للتطورات المستجدة في عالم الصناعة المصرفية وما توفره التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، وبما يليق بمكانة البنك المتقدمة في السوق المصرفية الأردنية، وبإرثه الممتد على مدار خمسة عقود، متطلعاً للمضي قدماً نحو انطلاقة جديدة في مختلف جوانب ومجالات عمله وأنشطته المصرفية وغير المصرفية مع دخوله لعقده السادس خلال العام الحالي 2023.

صافي أرباح مجموعة بنك الإسكان في الربع الأول من عام 2023 يرتفع بنسبة 20.3%

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر الأولى من عام 2023، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 36.2 مليون دينار، بارتفاع نسبته 20.3% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وفي تعقيبه على هذه النتائج المالية، أعرب رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، عن ارتياحه البالغ لها، مبيناً أنها تعكس قدرة المجموعة على مواصلة تحقيق نمو مستدام وتوظيف فعال وكفؤ لمواردها المتاحة ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، نتيجة للنهج الاستراتيجي الشامل والمرن والمواكب لروح العصر الذي تتبعه المجموعة.

وأشار الخطيب الى أن المجموعة واصلت اتباع النهج المتحفظ المعتمد وإدارة المخاطر بفعالية، وذلك بهدف حماية البنك وتعزيز قوة مركزه المالي في ضوء الظروف والتحديات التي يواجهها الاقتصاد، واستمرار التداعيات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الدولية.

وبين الخطيب أن المجموعة تمكنت من تعزيز جودة محفظة القروض وزيادة متانة المركز المالي وتحقيق نمو مستدام في العائد على حقوق المساهمين، الذي ارتفع إلى 11.3% بنهاية الربع الأول من العام الحالي.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، أن النمو الذي سجلته المجموعة خلال الربع الأول من العام الحالي شمل مختلف مؤشراتها المالية وكان بدعم من كافة القطاعات التشغيلية في المجموعة.

وأشار الصفدي إلى أن إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية ارتفع ليصل إلى 112.7 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2023، مقارنة مع 93.1 مليون دينار تم تحقيقها خلال نفس الفترة من العام الماضي، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الربع الأول من عام 2022 لتصل إلى 67.9 مليون دينار، نتيجة لجهود المجموعة في زيادة إجمالي الدخل وتنويع مصادره، وتحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف.

وأضاف الصفدي إلى أن البنك ومواصلة للعمل بسياسته المتحفظة تحسباً لمواجهة أية ظروف أو تحديات، قام خلال الربع الأول من العام الحالي بتسجيل المزيد من مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما أدى إلى تعزيز نسبة تغطية مخصصات الديون العاملة والمصنفة ضمن المرحلة الثانية واستمرارها بتجاوز مستوى 40% من إجمالي مديونيات المرحلة الثانية كما في نهاية الربع الأول من العام 2023، بالإضافة إلى تجاوز نسبة تغطية مخصصات المرحلة الثالثة للديون غير العاملة في مجموعة البنك لمستوى 100%.

وبين الصفدي أن مجموعة البنك تمكنت من زيادة صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 5.9% لتصل إلى 4.5 مليار دينار كما في نهاية الربع الأول من العام 2023، إلى جانب زيادة ودائع العملاء بنسبة 4.5% لتصل إلى 5.6 مليار دينار، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.3 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وقد واصلت المجموعة تطبيق العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجية تحول البنك الرقمي، مما أدى الى المزيد من التنويع والتميز والتكامل فيما تقدمه المجموعة من منتجات وحلول وخدمات مصرفية عبر مختلف القنوات بما فيها تلك الرقمية المتطورة، لتلبية متطلبات عملاء البنك والمحافظة على رضاهم.

أخبار بنك الإسكان على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية

بنك الإسكان يفتتح فرع "Iskan Young" في حديقة بنك الإسكان/ عبدون

ضمن استراتيجية التفرع التي يعتمدها بنك الإسكان للوصول إلى العملاء في مختلف مواقعهم وجميع فئاتهم، افتتح رئيس مجلس إدارة البنك عبد الإله الخطيب فرع "Iskan Young" بحلته الجديدة في حديقة بنك الإسكان في منطقة عبدون/ غرب عمان، بحضور الرئيس التنفيذي للبنك عمّار الصفدي وممثلين عن الإدارة العليا والتنفيذية للبنك. ويقدم الفرع لعملائه من الفئة العمرية بين (7-17) عاماً تجربة مصرفية تفاعلية استثنائية لا تضاهى، ويُعد نقلة نوعية في مستوى الخدمات المصرفية المقدمة لهذه الفئة العمرية.

ويُعتبر فرع "Iskan Young" الجديد إضافة قيّمة لشبكة فروع بنك الإسكان الواسعة والمنتشرة في مختلف أنحاء المملكة؛ حيث يمتاز الفرع بموقعه وتصميمه العصري والرقمي الذي يحاكي عملية التحول الرقمي التي ينتهجها البنك، ويتضمن مساحات داخلية تتضمن شاشات رقمية تفاعلية وترفيهية، وأجهزة لوحية، وأجهزة الروبوت، ومدرجات وألعاب خارجية.

وبمجرد زيارة الفرع سيتمكن عملاء البنك من الفئة العمرية بين (7-17) عاماً، من خوض تجربة مصرفية فريدة ومميزة في عالم التكنولوجيا المصرفية والتحوّل الرقمي؛ حيث تتيح الشاشات الرقمية التفاعلية التعرف على العديد من المنتجات والخدمات البنكية المستحدثة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية في مجال التوعية بأهمية الادّخار، والتدريب على العمليات المصرفية بطريقة سهلة وبسيطة في ظل الأدوات الجديدة التي قام البنك بتوفيرها في الفرع الجديد.

كما تحرص إدارة بنك الإسكان على أن تكون جميع فروع البنك مزودة بالكوادر البشرية المؤهلة، وبما يضمن سهولة تقديم الخدمات والعمل على راحة العملاء على اختلاف فئاتهم وبما ينسجم مع متطلباتهم وتطلعاتهم.وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة تأتي انسجاماً مع استراتيجية البنك الهادفة إلى نشر الثقافة المالية وتحقيق الاشتمال المالي وبما يلبي احتياجات عملائه وعلى اختلاف فئاتهم العمرية، حيث يمتلك البنك عدد كبير من الفروع داخل المملكة وتبلغ (109) فرعاً ومكتباً بالإضافة إلى شبكة منتشرة من أجهزة الصراف الآلي (ATM) وتبلغ (216) جهازاً في جميع أنحاء المملكة.

أخبار بنك الإسكان على صعيد الحلول المصرفية الرقمية والخدمات الإلكترونية

بنك الاسكان يُوقّع اتفاقية لتعزيز التمويل الأخضر مع شركة كريف لحلول تكنولوجيا المعلومات

وقّع بنك الاسكان اتفاقية لتعزيز التمويل الأخضر مع شركة كريف لحلول تكنولوجيا المعلومات (CRIF ITS) وهي شركة تابعة لمجموعة كريف العالمية، وكان ذلك في مبنى الإدارة العامة لبنك الإسكان - الشميساني بحضور ممثلين عن الطرفين.

وتتيح الاتفاقية لبنك الإسكان وعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى الاستفادة من منصة Synesgy الرقمية، والتي تعمل على تقييم هذه الشركات على أساس المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، تماشياً مع الجهود الوطنية لتبني معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) باعتبارها إحدى أهم مخرجات منتدى الاستراتيجيات الأردني، وبالتزامن مع جهود البنك المركزي الأردني لتبني استراتيجيات التمويل الأخضر.

وقام بتوقيع الاتفاقية كل من رئيس مجموعة الأعمال المصرفية في بنك الإسكان فاسكين أجميان، ومديرة منطقة الأردن في شركة كريف لحلول تكنولوجيا المعلومات أريج عبيدات. وقال أجميان: "نعتز بشراكتنا مع شركة كريف لحلول تكنولوجيا المعلومات كشريك استراتيجي ضمن خطة البنك في تطبيق وتبني معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال منصة Synesgy الرقمية".

وأضاف أجميان "تأتي هذه الاتفاقية كجزء من التزامات بنك الإسكان وخططه الاستراتيجية في إصدار تقارير الاستدامة السنوية، بالإضافة إلى رفع جاهزية سياسات الائتمان واستراتيجيات التمويل التجاري الأخضر واختيار سلاسل التوريد وإدارة المخاطر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالإضافة إلى الشركات الكبرى".

وحول هذه الاتفاقية، قالت السيدة أريج عبيدات: «فخورة بشراكتنا مع بنك الإسكان كإحدى كبرى المؤسسات المصرفية في السوق المصرفي الأردني، وشراكتنا معه تشكّل أثراً كبيراً وفعالاً في نشر الوعي لتبني معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) ضمن القطاع المصرفي والتجاري في الأردن."من الجدير بالذكر أن التمويل المستدام، والذي يشير إلى عمليات التمويل والاستثمار التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة، اكتسب الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة؛ حيث أصبحت العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم تبحث عن حلول تساعدها في التمسك بركائز الاستدامة حيث أنها أصبحت ضرورة، كما أن الشركات التي تراعي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في اتخاذ قراراتها عادةً ما يكون أداءها أفضل وتقود استثمارات أطول مقارنة بغيرها.

إطلاق خدمة المسار السريع لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

حرصاً منه على المساهمة في تعزيز الآفاق أمام قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلق بنك الإسكان خدمة المسار السريع (Fast Track) لمنح القروض والتمويلات الموجهة لهذه الشركات على اختلاف مجالات عملها ضمن القطاع التجاري والصناعي والخدمي وفق معايير محددة، وذلك بخيارات تمويلية واسعة ومنافسة تصل لغاية 200 ألف دينار أردني، بشروط ميسّرة، وخلال فترة يومي عمل فقط، وهو ما يعد سابقة في مجال تمويل الشركات بأقل وقت معياري.

ومن خلال خدمة المسار السريع الهادفة لتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يزيد حجم مبيعاتها عن 5 مليون دينار أردني لمصادر التمويل مع بنك الإسكان؛ حيث يسمح البرنامج بمنح فترة تمويل والتي تصل إلى 24 شهراً، ومنها فترة سماح تصل إلى 3 أشهر، بحيث يستخدم القرض في تمويل مشتريات الشركة، بالإضافة للاستفادة من بطاقة Visa الائتمانية بالمجان للسنة الأولى، ومن كافة الخدمات الإلكترونية عبر التطبيق البنكي.

وتعد خدمة المسار السريع واحدة من بين الخدمات والمنتجات والحلول العديدة التي يوفرها البنك لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير بيئة تمكينية ملائمة ومحفزة لها؛ كونها باتت من محركات الاقتصاد ورافداً من روافد الناتج المحلي، وذلك بما يسهم في زيادة إنتاجيتها وتحسين أدائها، وبالتالي رفع كفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية، ولعب الدور المتوقع منها في تعزيز سوية الاقتصاد والنمو.

ويشار إلى أن بنك الإسكان يسعى لمواصلة تغطية مختلف الفئات والقطاعات بخدمات التمويل المسؤول على طريق المشاركة الفاعلة في إزالة عوائق إتاحة هذه الخدمات أمامها دون أية مخاطر، موظفاً كافة إمكانياته وجهوده، مع هدف طموح يتمحور حول تعزيز الاشتمال المالي دون إغفال سلامة القطاع التمويلي.

تحليل الأداء المالي لمجموعة بنك الإسكان

أهم المؤشرات المالية لمجموعة بنك الإسكان (2018 - 2022)

المبالغ بملايين الدنانير*

البيان / السنة	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الموجودات	8,300.0	8,439.2	8,306.0	8,245.3	8,458.6
ودائع العملاء	5,873.8	5,810.5	5,466.5	5,213.2	5,318.0
التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالصافي)	4,255.4	4,158.8	4,107.4	3,946.9	4,271.0
صافي حقوق المساهمين	1,026.2	1,068.3	1,100.8	1,155.1	1,200.9
الأرباح قبل الضريبة	132.0	132.2	77.7	163.1	197.6
الأرباح بعد الضريبة	94.5	83.7	42.5	110.1	132.4
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	47.30	-	37.80	63.00	**78.75
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة EPS (دينار)	0.287	0.257	0.116	0.335	0.411
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	0.150	-	0.120	0.200	**0.250
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	8.370	5.480	3.000	3.700	3.650
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	%8.61	%7.60	%3.72	%9.26	%10.69
معدل العائد على الموجودات (ROA)	%1.15	%1.00	%0.51	%1.33	%1.59
نسبة السيولة	%124.0	%128.0	%127.0	%131.0	%121.0

* الدينار الأردني = 1.4104 دولار أمريكي

** أرباح مقترح توزيعها على المساهمين عن عام 2022 بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم.

تحليل نتائج الأعمال

بالرغـم مـن التحديـات المحليـة والخارجيـة وتداعيـات التطـورات علـى السـاحة الدوليـة، فقـد كان لسياسـة مجموعـة بنـك الإسـكان الحصيفـة فـي إدارة المخاطـر أثراً كبيراً فـي تحسـين كفـاءة عملياتها التشـغيلية على صعيـد كافـة قطاعـات الأعمـال، ليرتفـع إجمالـي الدخـل المتأتـي مـن العمليـات البنكيـة الرئيسـية بنسـبة 6.5% ليصـل إلـى 378 مليـون دينـار، مقارنـة مـع 355 مليـون دينـار للعـام 2021، فيمـا سـجلت الأربـاح التشـغيلية ارتفاعـاً نسـبته 8.3% مقارنـة مـع مـا تـم تحقيقـه خـلال عـام 2021، لتصـل إلـى 212.9 مليـون دينـار.

ومحصلـة لذلـك؛ ارتفـع صافـي أربـاح مجموعـة بنـك الإسـكان بعـد المخصصـات والضرائـب مـن 110.1 مليـون دينـار عـام 2021 إلـى 132.4 مليـون دينـار عـام 2022، أي بنمـو نسـبته 20.2%، لتؤكـد هـذه النتائـج الاسـتثنائية مرونـة نمـوذج أعمـال البنـك وقدرتـه علـى تحقيـق أقصـى اسـتفادة مـن الفـرص المتاحـة فـي كافـة الظـروف.كما اسـتمرت المجموعـة خـلال العـام 2022 فـي اتّبـاع سياسـتها المحافظـة لبنـاء احتياطيـات إضافيـة للخسـائر الائتمانيـة المحتملـة كإجـراء وقائـي لحمايـة البنـك مـن أي تأثيـرات سـلبية علـى محفظـة التسـهيلات، إذ تـم رفـع نسـبة تغطيـة مخصصـات المرحلـة الثالثـة للديـون غيـر العاملـة فـي مجموعـة البنـك حتـى تجـاوزت مسـتوى 100%، فـي الوقـت الـذي تـم فيـه تعزيـز نسـبة تغطيـة مخصصـات الديـون العاملـة والمصنفـة ضمـن المرحلـة الثانيـة، مـن خـلال تسـجيل المزيـد مـن المخصصـات الإضافيـة التحوطيـة إزاءهـا، ممـا أدى إلـى زيـادة نسـبة تغطيتهـا لتتجـاوز مسـتوى 40% مـن إجمالـي مديونيـات المرحلـة الثانيـة كمـا فـي نهايـة عـام 2022، وتعـد هـذه النسـبة مـن أفضـل النسـب علـى مسـتوى بنـوك المنطقـة ككل.

تحليل المركز المالي

نجحـت مجموعـة بنـك الإسـكان فـي تدعيـم وضعهـا المالـي وتعزيـز قدرتهـا علـى اسـتغلال مواردهـا، وتحسـين جـودة أصولهـا، وبنـاء قاعـدة عمـلاء قويـة ومتنامية مـن القطاعـات والشرائـح المختلفـة، إذ بلـغ إجمالـي موجـودات مجموعـة بنـك الإسـكان 8.5 مليـار دينـار فـي نهايـة عـام 2022 مقابـل 8.2 مليـار دينـار فـي نهايـة عـام 2021، أي بارتفـاع قـدره حوالـي 0.2 مليـار دينـار ونسـبته 2.6%، فيمـا بلغـت الحصـة السـوقية للبنـك مـا نسـبته 12.1% مـن إجمالـي موجـودات القطـاع المصرفـي الأردنـي كمـا فـي نهايـة العـام 2022.

ويوضّـح الرسـم البيانـي أدنـاه تطـور إجمالـي موجـودات البنـك خـلال الأعـوام (2018 – 2022):

تطور إجمالي الموجودات

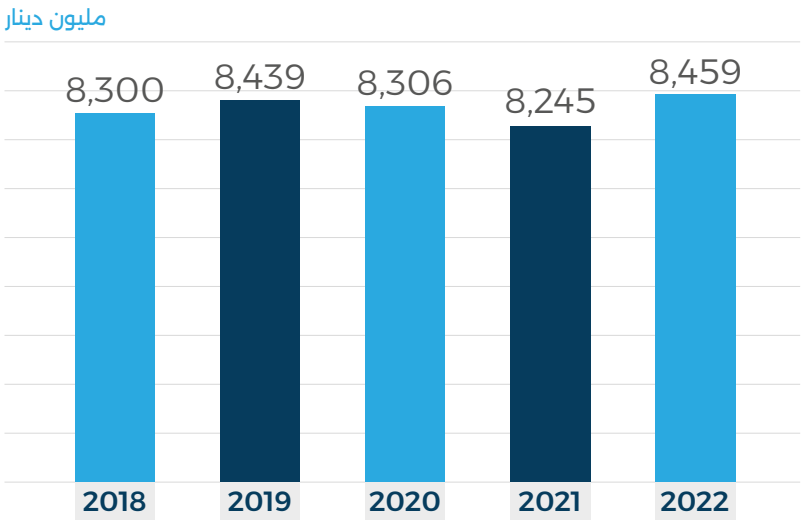

ودائع العملاء

تمكّنت مجموعة بنك الإسكان بفضل المكانة المرموقة التي تتمتع بها في الأسواق المصرفية التي تتواجد فيها من تحقيق معدلات نمو إيجابية في ودائع العملاء، حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2022 ما مقداره 5.3 مليار دينار مقابل 5.2 مليار دينار في نهاية عام 2021، أي بارتفاع قدره حوالي 0.1 مليار دينار ونسبته 2.0%، فيما بلغت الحصة السوقية للبنك من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الأردني ما نسبته 10.5%.

ويوضّح الرسم البياني أدناه تطور أرصدة ودائع عملاء البنك خلال الأعوام (2018 - 2022):

تطور إجمالي ودائع العملاء

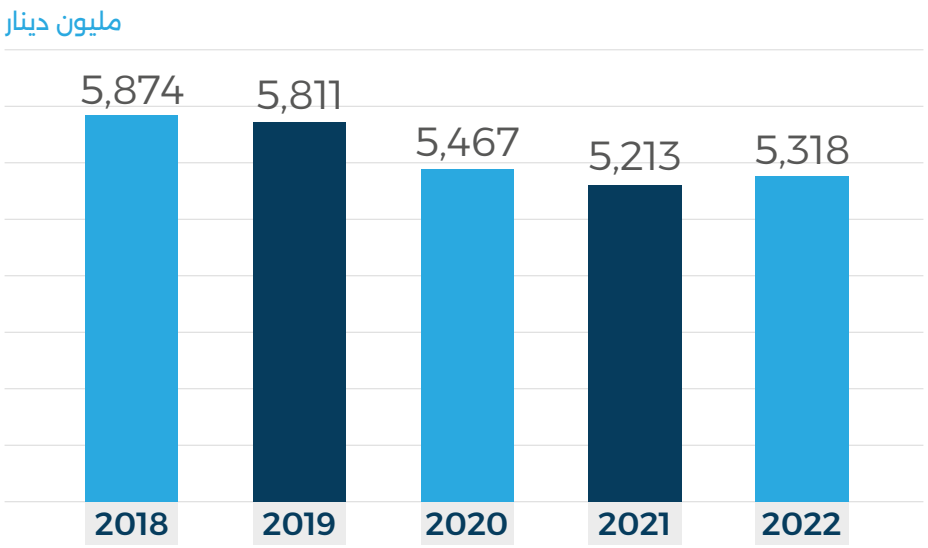

التسهيلات الائتمانية

سـجّل رصيـد إجمالـي محفظـة التسـهيلات الائتمانيـة المباشرة خـلال عـام 2022 ارتفاعـاً قـدره حوالـي 0.3 مليـار دينـار ونسـبته 7.0% عـن رصيـد نهايـة عـام 2021 ليصـل إلـى حوالـي 4.8 مليـار دينـار فـي نهاية عـام 2022، فيما بلغت الحصة السوقية للبنـك من إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفـي الأردنـي مـا نسـبته 11.5%.

ويوضّح الرسم البياني أدناه تطور أرصدة إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الأعوام (2018 – 2022):

تطور إجمالي التسهيلات الئتمانية

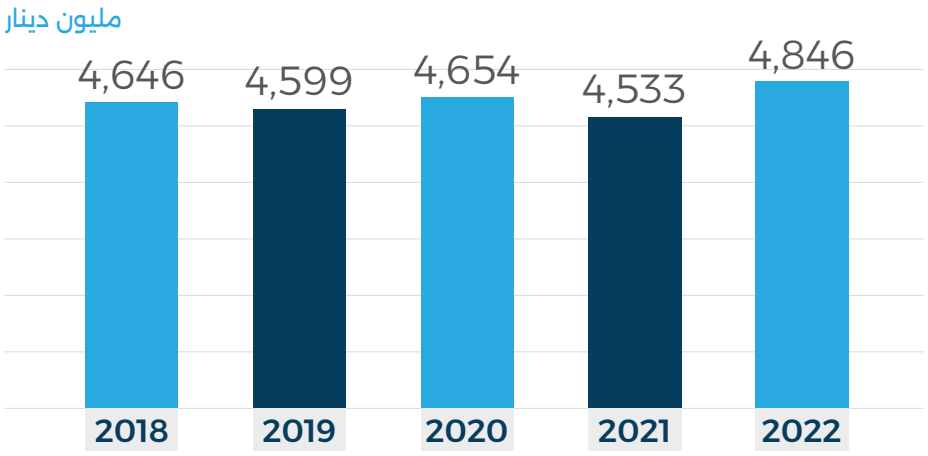

حقوق الملكية

واصلـت مجموعـة بنـك الإسـكان مـع نهايـة العـام 2022 تحقيـق نمـو مسـتدام فـي إجمالـي حقـوق المساهمين؛ حيث ارتفعت بنسبة 3.5% لتصل إلى 1.3 مليار دينار، كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكيـة إلـى 10.7% بنهايـة العـام 2022 مقابـل 9.3% لعـام 2021.

نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال

تعكس مؤشرات الأداء التي حققتها مجموعة بنك الإسكان متانة وسلامة وضعها المالي؛ حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.7%، فيما بلغت نسبة السيولة 121% وهما أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

أداء القطاع المصرفي الأردني عام 2022

على الرغم من جميع الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي شهدها العالم خلال العام الماضي 2022، والأزمة التي تتزايد مخاوفها نتيجة انهيار عدد من البنوك الأميركية خلال الربع الأول من هذا العام 2023 مع احتمالية انتقال العدوى لمصارف أخرى، إلاّ أن القطاع المصرفي الأردني تمكن من المحافظة على استقراره وعلى تصنيفاته الائتمانية الجيدة وتعزيز صلابة ومتانة مركزه المالي وسط إشادة مؤسسات دولية بأداء القطاع.

ويستدل على ذلك بالنظر إلى نسبة السيولة المرتفعة والتي وصلت إلى أكثر من 130% وهي تفوق الحد الأدنى المطلوب البالغ 100%، في حين لم تتجاوز نسبة الديون غير العاملة لديه عن 5%، بينما وصلت نسبة التغطية إلى 75%، وتجاوز العائد على حقوق المساهمين 10%، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الودائع.

إضافة إلى ذلك؛ فقد أشارت الورقة الصادرة نهاية العام 2022 عن منتدى الاستراتيجيات الأردني بعنوان (البنوك العاملة في الأردن) إلى أنّ القطاع المصرفي الأردني يعتبر ثاني أفضل الدول استقراراً (من بين 165 دولة) بعد لوكسمبورغ التي جاءت في المرتبة الأولى؛ وذلك استناداً إلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والتي تقيس مدى احتمالية تعثر النظام المصرفي من خلال احتساب ما يعرف بالدرجة المعيارية (Z-Score)، ويتم ذلك على أساس المقارنة بين الدول على أساس نسبة كفاية رأس المال والعوائد، ومستوى تقلب تلك العوائد.

وبيّنت الورقة أن الأسباب الكامنة وراء متانة القطاع المصرفي في الأردن يعود إلى مستوى الربحية (العائد على الأصول)، ونسبة كفاية رأس المال (مجموع رأس مال الأسهم إلى إجمالي الأصول)، ومستوى التقلب المنخفض (الانحراف المعياري للعائد على الأصول).

أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان لعام 2022

بلغ صافي أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمّان لعام 2022 بعد الضرائب والمخصصات 820.6 مليون دينار العام الماضي، مقارنة مع 588.4 مليون دينار في عام 2021، لتسجل بذلك ارتفاعاً في صافي أرباحها بلغت نسبته 39.5% مقارنة بالعام 2021.

حيث انعكس نمو التسهيلات الائتمانية وارتفاع الموجودات لمعظم البنوك إضافة إلى تراجع مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة بشكل إيجابي على النشاط التشغيلي للقطاع.

عمليات الاستحواذ والاندماج والتوسّع الخارجي

- شهد القطاع المصرفي الأردني خلال العام 2022 عمليات استحواذ لبنوك أردنية على أخرى أجنبية، حيث أستكمل كابيتال بنك عملية الاستحواذ على بنك سوسيته جنرال / الأردن، كما أعلن بنك الاستثمار العربي الأردني عن استكمال عملية الاستحواذ على بنك الكويت الوطني في الأردن، فيما شهد الربع الأول من هذا العام 2023 قيام بنك الاستثمار العربي الأردني بتوقيع اتفاقية استحواذ على أعمال بنك «ستاندرد تشارترد».
- من حيث التوسع في الأسواق العربية؛ أعلن بنك الأردن العام الماضي 2022 عن حصوله على كافة التراخيص اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك المركزي السعودي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية.
- ضمن إطار تعزيز البنوك الأردنية لرساميلها؛ صادقت الهيئة العامة لكابيتال بنك العام الماضي 2022 على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأسمال البنك من خلال إصدار أسهم جديدة لمصلحة صندوق الاستثمارات العامة (السعودية) كمستثمر استراتيجي في البنك وبما نسبته 24% من رأسمال المجموعة وبقيمة 131.2 مليون دينار؛ حيث سيتم بموجب ذلك إصدار 63 مليون سهم لمصلحة صندوق الاستثمارات العامة عند إتمام الصفقة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على حقوق المساهمين التي سترتفع إلى أكثر من 600 مليون دينار أردني.

هيكل القطاع المصرفي الأردني

- بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2022 ما مجموعه 21 بنكاً موزعين على النحو الآتي:
  - عدد البنوك التجارية الأردنية 12 بنكاً.
  - عدد البنوك الإسلامية الأردنية 3 بنوك.
  - عدد البنوك العربية والأجنبية 6 بنوك.
- بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2022 ما مجموعه 881 فرعاً مقارنة في 878 فرعاً لعام 2021، وبلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة 60 مكتباً أي بانخفاض قدره 6 مكاتب عن عام 2021، وبذلك بلغ إجمالي شبكة فروع ومكاتب البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2022 ما مجموعه 941 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 944 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2021.

في ضوء عمليات الاستحواذ التي تمت خلال الربع الأول من العام 2023، أصبح القطاع المصرفي الأردني يتكون من 20 بنكاً منها 12 بنك تجاري أردني، و5 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و3 بنوك إسلامية أردنية.

رفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية

في ضوء التزام البنك المركزي الثابت بتعزيز أسس الاستقرار النقدي في المملكة والمحافظة على جاذبية الدينار الأردني كوعاء ادخاري، وتعزيز الودائع والتي تشكل أحد الروافد الأساسية لتوفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، رفعت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني اعتباراً من 2023/03/26 أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس.

ويأتي هذا القرار أيضاً في ضوء تنامي الضغوط التضخمية الخارجية وما نجم عنها من ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية الدولية والإقليمية، إلى جانب توجيه تكاليف اقتراض البنوك في السوق النقدي لتبقى ضمن مستويات مقبولة لتمكينها من الحفاظ على كفاءة إدارة السيولة وعلى نشاط سوق الائتمان المصرفي وفعاليته. لتصبح بالمحصلة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على الشكل التالي:

الوصف	سعر الفائدة
سعر الفائدة الرئيسي	%7.0
سعر إعادة الخصم	%8.0
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة	%7.75
سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة	%6.75

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية

أظهرت بيانات البنود المصرفية الرئيسية في نهاية عام 2022 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاء واقتدار، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني:

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بمبلغ 3.1 مليار دينار وبما نسبته 5.1% عن نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 64.1 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية عام 2022 بمبلغ 3.5 مليار دينار وبما نسبته 6.5% عن نهاية عام 2021 ليصل إلى حوالي 58.3 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 89.6% في نهاية عام 2021 إلى 90.8% في نهاية عام 2022.

ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بمبلغ 2.6 مليار دينار وبما نسبته 6.5% عن نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 42.1 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية عام 2022 بمبلغ 2.2 مليار دينار وبما نسبته 7.0% عن نهاية عام 2021، لتصل إلى حوالي 32.8 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 77.6% في نهاية عام 2021 إلى 78.0% في نهاية عام 2022.
- ارتفع إجمالي الودائع (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 64.7% في نهاية العام 2021 إلى 65.6% في نهاية عام 2022.

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بمبلغ 2.6 مليار دينار وبما نسبته 8.5% عن نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 32.6 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 49.2% في نهاية عام 2021 إلى 50.8% في نهاية عام 2022.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 76.0% في نهاية عام 2021 إلى 77.4% في نهاية عام 2022.

مصادر البيانات:

بورصة عمان.

البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد الأردني لعام 2022 وتوقعات العام 2023

نجحت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها المملكة بالتصدي للتحديات التي واجهتها، والتي يأتي في مقدمتها ارتفاع المديونية، وتبعات أزمة جائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتقلبات الأسواق المالية العالمية وتأثيرها على دول المنطقة، حيث كان لتلك الإصلاحات إضافة إلى السياسات المالية والنقدية الحصيفة الدور الكبير بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؛ مما انعكس على تحسن النظرة المستقبلية لوضع الاقتصاد الأردني لدى الدائنين الخارجيين ووكالات التصنيف الدولية.

ويستدل على ذلك بقرار وكالة التصنيف الائتمانية موديز بتعديل نظرتها المستقبلية للمملكة من مستقرة إلى إيجابية، تبعه قرار ستاندرد اند بورز جلوبال بإبقاء التصنيف الائتماني السيادي للمملكة عند ب+/ب، والذي يعكس الثقة في الإصلاحات المتسارعة، والمدعومة من صندوق النقد الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة قد تبنت (رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033)، والتي تخطط من خلالها لإنفاق قرابة 40 مليار دينار على مدار عشر سنوات، الأمر الذي من شأنه تغيير المشهد الاقتصادي نحو تحقيق مستويات نمو مرتفعة قد تفوق حتى المستهدف في الرؤية إذا ما تمت ترجمتها على أرض الواقع، حيث تستهدف رؤية التحديث الاقتصادي رفع نسبة النمو الاقتصادي إلى 5.5% خلال السنوات العشر القادمة.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال العام 2022 وتوقعات المؤسسات الاقتصادية الدولية المستقبلية لأداء الاقتصاد الأردني:

النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022

سجّل الاقتصاد الأردني تحسناً طفيفاً رغم المخاطر السلبية التي كان يعيش على وقعها العالم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، واختناقات سلاسل العرض، إضافة إلى تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث أشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة إلى نمو الاقتصاد الأردني خلال العام 2022 بمعدل 2.5% مقارنة بمعدل 2.2% عام 2021 في حين أشارت الحكومة في موازنتها لعام 2023 إلى أن الاقتصاد سينمو بما نسبته 2.7%.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية للاقتصاد الأردني لعام 2023

- أكدّ البنك الدولي في تقريره (أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023/04) على أن الاقتصاد الأردني سينمو بمعدل 2.4% للعام 2023 مقارنة مع 2.6% في عام 2022، على أن يستمر التعافي الاقتصادي في الأردن للعام الحالي مدعوماً بالسياحة والخدمات، بينما ستستفيد الصناعة من ارتفاع أسعار البوتاس والفوسفات، والنمو القوي للصناعات.
- توقع صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي 2023/04) أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.7% عام 2022، وصولاً إلى 3.0% على المدى المتوسط، في انعكاس لتعافٍ تدريجي، مع أهمية تحسين البيئة الاستثمارية.
- رجّح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مراجعته (للآفاق الاقتصادية الإقليمية 2023/02) أن يحقق الاقتصاد الأردني عام 2023 نمواً نسبته 2.7% مع انحسار الرياح العالمية المعاكسة، ودعم التجارة عبر الحدود وتعافي قطاع السياحة، على أن ينمو في العام 2024 بما نسبته 2.5%.

سرعة تداول النقد

أشارت بيانات البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع سرعة التداول النقدي في المملكة إلى 0.792 مرة للعام الماضي 2022 مقارنة بما سجل في العام 2021 والبالغ 0.750 مرة، مما يدل على بداية التعافي للاقتصاد المحلي.

وتعتبر سرعة تداول النقود مؤشر قوي لصحة الاقتصاد، وغالبًا ما يرتبط هذا المفهوم بدورات الأعمال وهو أحد مكونات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، إذ تعد سرعة تداول المال مقياس للسرعة التي يتم بها تبادل المال في الاقتصاد، وعدد المرات التي يتم فيها نقل الأموال بين مؤسسات المجتمع الاقتصادي، ويشير إلى عدد وحدات العملة المستخدمة خلال فترة زمنية معينة.

ويتم استخراج سرعة تداول النقد من خلال معادلة رياضية يدخل فيها الناتج المحلي الإجمالي وحجم المعروض النقدي بمفهومه الواسع من خلال ومستوى التضخم وسعر الصرف الحقيقي ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي.

معدل التضخم

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)

أشارت بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين لعام 2022 إلى 106.8 مقابل 102.5 لعام 2021، ليرتفع بذلك معدل التضخم لعام 2022 بما نسبته 4.2% مقارنة مع 1.4% عام 2021، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع مكونات الوقود والنقل والإيجارات.

فيما بلغ متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام 108.26 مقابل 104.11 لنفس الفترة من عام 2022 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3.98%.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لمعدل التضخم في الأردن لعام 2023

- يتوقع البنك الدولي أن يؤثر ضعف النمو العالمي، والتشديد النقدي، والاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة للأردن على الطلب الكلي، ليسجّل التضخم في عام 2023 معدلاً نسبته 3.0% مدعوماً بانخفاض أسعار النفط عالمياً، وضوابط الأسعار المحلية.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينعكس تشديد السياسة النقدية على تراجع معدلات التضخم من 4.2% عام 2022 إلى 3.8% في العام 2023، لتواصل تراجعها في العام 2024 إلى 2.9%.

معدل البطالة

ساهمت عودة الحركة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية بتراجع معدلات البطالة المسجلة لعام 2022 إلى ما نسبته 22.8% مقارنة مع 24.1% في العام 2021، إلاّ أنها ما زالت أعلى من معدلاتها المسجلة ما قبل جائحة كورونا.

المالية العامة

أبرز التطورات التي شهدتها المالية العامة عام 2022

سجّلت الموازنة العامة عام 2022 عجزاً (بعد المنح) بلغ مقداره 1.6 مليار دينار مقارنة مع 1.7 مليار دينار عام 2021 متراجعاً بنسبة قدرها 10.3%، وتم تسجيل ذلك العجز نتيجة للتطورات في البنود الرئيسية التالية:

- ارتفاع إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية لعام 2022 بما نسبته 9.7% مقارنة بالفترة بعام 2021، لتبلغ حوالي 8.9 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي الإنفاق لعام 2022 بما نسبته 6.2% مقارنة بعام 2021، لتبلغ حوالي 10.5 مليار دينار.
- بلغت تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة لعام 2022 ما نسبته 85.2% مقارنة بما نسبته 82.4% لعام 2021، وتشير زيادة هذه النسبة إلى تقلص فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.
- شكّل عجز المالية العامة للحكومة (بما في ذلك المنح) لعام 2022 ما نسبته 5.1% من إجمالي الناتج المحلي المقدر لعام 2022، مقارنة مع ما نسبته 5.3% للعام 2021، وضمن هذا الإطار، توقع البنك الدولي أن يتقلص عجز المالية العامة للحكومة (بما في ذلك المنح) لعام 2023 إلى 5.0% من إجمالي الناتج المحلي.

أبرز تطورات المالية العامة لعام 2022

مليون دينار

البيان / السنة	2021	2022	نسبة التغير
الإيرادات المحلية	7,324.9	8,121.9	%10.9
المنح الخارجية	803.3	792.2	(%1.4)
إجمالي الإيرادات والمنح	8,128.2	8,914.1	%9.7
النفقات الجارية	2,780.5	2,879.4	%3.6
النفقات الرأسمالية	183.9	222.3	%20.9
إجمالي النفقات	9,858.8	10,466.6	%6.2
الوفر (العجز) المالي "بعد المنح"	(1,730.6)	(1,552.5)	(%10.3)
الوفر (العجز) المالي "قبل المنح""	(2,533.9)	(2,344.7)	(%7.5)

المديونية

مديونية المملكة لعام 2022

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها ليصل رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية عام 2022 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) إلى ما قيمته 38.5 مليار دينار أو ما نسبته 111.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2022 مقابل 35.8 مليار دينار في نهاية عام 2021 أو ما نسبته 110.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، في حين يتوقع البنك الدولي أن تصل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 إلى 115.2%.

وتُعزى هذه الزيادة في مديونية المملكة جرّاء التطور في البنود التالية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدَّيْن الداخلي للحكومة المركزية في نهاية عام 2022 بما نسبته 6.5% عن رصيد نهاية العام 2021 ليصل إلى 21.6 مليار دينار، أي ما نسبته 62.3% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدر لعام 2022.
- ارتفع رصيد إجمالي الدَّيْن الخارجي في نهاية عام 2022 بما نسبته 9.1% عن رصيد نهاية عام 2021 ليصل إلى 16.9 مليار دينار أي ما نسبته 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2022.

التجارة الخارجية

سجّل الميزان التجاري للمملكة لعام 2022 عجزاً قدره 10.6 مليار دينار، مرتفعاً بنسبة قدرها 22.4% عن العام 2021، وفيما يلي أبرز التطورات على جانبي الميزان التجاري لهذه الفترة:

- ارتفعت الصادرات الكلية بما نسبته 32.3% مقارنة بالعام 2021، لتصل إلى 8.8 مليار دينار أردني.
- ارتفعت مستوردات المملكة بما نسبته 26.7% مقارنة بالعام 2021، لتصل إلى 19.4 مليار دينار أردني.
- ارتفعت فاتورة المملكة من النفط الخام ومشتقاته بما نسبته 47.2% مقارنة بالعام 2021، لتصل إلى 3.5 مليار دينار أردني.
- بلغت تغطية الصادرات الكلية للمستوردات لعام 2022 ما نسبته 45.4%، مقارنة مع 43.4% عام 2021، أي بارتفاع مقداره 2.0 نقطة مئوية.

تطورات التجارة الخارجية عام 2022

مليون دينار

البيان / السنة	2021	2022	نسبة التغير
الصادرات الوطنية	6,038.8	8,081.8	%33.8
المُعاد تصديره	605.0	708.1	%17.0
الصادرات الكلية	6,643.8	8,789.9	%32.3
المستوردات الكلية	15,295.1	19,375.7	%26.7
الفائض (العجز) التجاري	(8,651.3)	(10,585.8)	%22.4
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	%43.4	%45.4	2.0 نقطة مئوية

ميزان المدفوعات

أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2022 تسجيل الحساب الجاري عجزاً مقداره 3.0 مليار دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2.6 مليار دينار (8.2% من GDP) عام 2021.

ويتأثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع او انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري، والدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود:

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2022 صافي تدفق للداخل مقداره 807.3 مليون دينار مقارنة مع 441.5 مليون دينار عام 2021، ليسجل بذلك ارتفاعاً نسبته 82.9%.
- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبة للبنك المركزي في نهاية عام 2022 حوالي 17.3 مليار دولار مقابل حوالي 18.0 مليار دولار في نهاية عام 2021 أي بانخفاض نسبته 4.3%، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- ارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج عام 2022 بنسبة 1.5% مقارنة مع عام 2021، لتصل إلى 2.4 مليار دينار.
- شهد عام 2022 حدوث قفزة في الإيرادات السياحية وعدد السياح القادمين للمملكة، حيث ارتفع الدخل السياحي لعام 2022 بنسبة 110.5% مقارنة مع عام 2021، ليصل إلى 4.1 مليار دينار.

مصادر البيانات:

دائرة الإحصاءات العامة.

وزارة المالية.

البنك المركزي الأردني.

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي.

أداء الاقتصاد العالمي لعام 2022 وتوقعات العام 2023

ما إن بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي من تداعيات جائحة كورونا، والتفاؤل الذي شهدناه خلال العام 2021 بتسجيل نسب نمو مرتفعة نتيجة الارتداد القوي لمعظم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية حول العالم، إلاّ أن الاختلالات التي شهدها العام 2022 قد دفعت بالمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مراجعة تقديراتهما للنمو خلال العام المذكور وكذلك توقعاتهما لعاميّ 2023 و2024.

توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي

أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد العالمي (نيسان – 2023) إلى نمو الاقتصاد العالمي عام 2022 بما نسبته 3.4%، وذلك بفضل تحسن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في العديد من الاقتصادات، إضافة إلى تحسن معدلات الاستهلاك والاستثمار أكثر مما كان متوقعاً.

فمن جانب الطلب، أنفقت الأسر بشكل أكبر لا سيما على الخدمات، كما ارتفع الاستثمار التجاري لتلبية طلب السوق. أما على جانب العرض، فقد أدى تخفيف الإجراءات وانخفاض تكاليف النقل إلى تقليل الضغوط على أسعار المُدخلات وسمح بانتعاش في القطاعات التي كانت مقيّدة سابقاً، كما تكيفت أسواق الطاقة بشكل أسرع من المتوقع مع الصدمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية.

أما بخصوص الآفاق المستقبلية، أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد العالمي (نيسان – 2023) إلى أن عودة الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط إلى وتيرة النمو التي كانت سائدة قبل الوباء، أمر بعيد المنال، وتعزى هذه التوقعات إلى استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والاضطراب الأخير الذي شهده القطاع المالي والمصرفي، مع استمرار البنوك المركزية بسياسة التشديد لمواجهة التضخم.

وفقاً لذلك؛ تشير تنبؤات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو العالمي سيستقر عند أدنى مستوياته وهو 2.8% هذا العام قبل أن يرتفع قليلاً إلى 3% العام القادم 2024 (أي أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن تنبؤات الصندوق السابقة).

ويُعزى تخفيض تنبؤات الاقتصاد العالمي إلى التراجع الحاد في معدلات نمو الاقتصاديات المتقدمة من 2.7% في العام 2022 إلى 1.3% في العام 2023، وصولاً إلى 1.4% في العام 2024.

أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فتشير التقديرات إلى أن النمو سينخفض بشكل طفيف من 4.0% في العام 2022 إلى 3.9% عام 2023، على أن يرتفع في العام 2024 إلى 4.2%.

أبرز توقعات صندوق الدولي للنمو وفقاً لبيانات نيسان 2023

البيـــــان	2022	متوقع 2023	متوقع 2024
العالم	3.4	2.8	3.0
الاقتصاديات المتقدمة	2.7	1.3	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.6	1.1
منطقة اليورو	3.5	0.8	1.4
اليابان	1.1	1.3	1.0
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.0	3.9	4.2
الصين	3.0	5.2	4.5
الهند	6.8	5.9	6.3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.3	3.1	3.4

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2023/04، صندوق النقد الدولي.

توقعات البنك الدولي للاقتصاد العالمي

أبدى البنك الدولي تخوفه من الأوضاع الاقتصادية الهشة والانعكاسات التي قد تدفع بالاقتصاد العالمي إلى الركود نتيجة لأي تطور سلبي جديد مثل: التضخم الأعلى من المتوقع، أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة لاحتواء هذا التضخم، أو عودة تفشي فيروس كورونا، أو تصاعد التوترات الجيوسياسية.

وبعد تسجيل العالم نمواً بنسبة 5.9% خلال العام 2021، قدّر البنك الدولي في تقريره الصادر في شهر كانون ثاني 2023، تراجع هذا النمو إلى 2.9% خلال العام 2022، متوقعاً أن يستمر التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي ليسجل معدلاً قدره 1.7% في عام 2023 و2.7% في عام 2024. كما توقع أن يكون التراجع الحاد في النمو واسع النطاق، حيث خفض توقعاته لنحو 95% من الاقتصادات المتقدمة ونحو 70% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

حيث يتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصادات المتقدمة من 2.5% في عام 2022 إلى 0.5% في عام 2023، بينما يتوقع لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ثبات معدل النمو لعام 2023 عند 3.4% وهو ذات المعدل لعام 2022.

التضخم

أبدى صندوق النقد الدولي تفاؤله بالتشديد الكبير والمتزامن مع السياسة النقدية من قبل معظم البنوك المركزية، متوقعاً أن يبدأ في أن يؤتي ثماره خلال العام 2023، معرباً عن أمله في عودة التضخم إلى مستوياته المستهدفة.

حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض معدلات التضخم من 8.7% في 2022 إلى 7.0% عام 2023، لتواصل انخفاضها إلى 4.9% عام 2024.

أسعار المستهلكين على مستوى العالم

البيان	2022	متوقع 2023
الاقتصاديات المتقدمة	%7.3	%4.7
الاقتصاديات النامية	%9.8	%8.6

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2023/04، صندوق النقد الدولي.

أسعار النفط

على الرغم من المخاوف المتزايدة من أن رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة بمعدلات أكبر قد يضغط على النمو الاقتصادي لتتأثر بذلك معدلات الطلب العالمية بالانخفاض، إلاّ أن توجه الصين إلى إعادة فتح اقتصادها بالكامل، من شأنه تحرر الطلب المكبوت، وإلى جانب العديد من العوامل الأخرى، فمن المرجح أن تؤدي الحرب الروسية الأوكرانية إلى حدوث تغيير جذري في التوقعات طويلة المدى لسوق النفط نتيجة لنقص الإمدادات.

وفقاً لذلك؛ فإن أسعار النفط ستشهد حالات من المد والجزر صعوداً تارة وهبوطاً تارة أخرى، بفعل عوامل محفزة وأخرى ضاغطة، لتخضع الأسعار بذلك لمستويات عالية من عدم اليقين الناتج عن مجموعة متنوعة من العوامل.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض أسعار النفط العالمية في العام 2023 لتصل إلى حدود 73.13 دولار أمريكي لعام 2023، فيما يتوقع لها أن تواصل انخفاضها في العام 2024 لتصل إلى 68.9 دولار أمريكي، علماً بأن خام برنت هو المعيار الدولي الرئيسي لتسعير النفط.

في حين توقع البنك الدولي أن يبلغ سعر خام برنت في المتوسط 84 دولاراً للبرميل لعام 2023 منخفضاً بنسبة 16% عن المتوسط في عام 2022.

مصادر البيانات:

البنك الدولي.

صندوق النقد الدولي.

واقع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

تعدُّ الشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قوة الدفع لعجلة الاقتصاد في مختلف دول العالم ومن العناصر الرئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في معالجة الفقر وخلق المزيد من فرص العمل بشكل عام وللنساء والشباب بشكل خاص، وتعدّ هذه الشركات مُحركاً مهماً للنمو في الناتج المحلي الإجمالي وتصدير السلع المصنعة؛ مما جعلها محط اهتمام متزايد من جميع الدول والمنظمات العالمية.

عالمياً تسيطر الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم على حوالي 90% من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تستحوذ الشركات الصغيرة والمتوسطة على ما يقارب 70% من إجمالي القوى العاملة، وتتراوح مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة ما بين 25%-30%.

وفي الأردن، يشكل عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 99% من إجمالي عدد الشركات العاملة في المملكة، بينما شكل عدد العاملين فيها ما نسبته 58% من إجمالي القوة العاملة، في حين تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 40%.

أبرز التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز نمو الاقتصاد الأردني، إلاّ أن هذا القطاع يعاني من العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمامه وتحول دون تحقيق النتائج المرجوة بالنمو والتوسع، والتي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

- ارتفاع كلف التمويل مقارنة بالعائد المتحصل من تلك الشركات مما يجعلها غير مجدية في حال تمويلها. إضافة إلى مغالاة قنوات التمويل التقليدية في الفوائد المفروضة على قروض هذه الشركات، وعدم قدرة تلك الشركات على تقديم الضمانات المطلوبة (كفيل، رهن عقاري ... إلخ) والإيفاء بمتطلبات القنوات التمويلية للحصول على التمويل المناسب، بالنظر إلى أنهم عملاء محفوفون بمخاطر عالية، لتتسع بذلك الفجوة التمويلية بين جانبي العرض والطلب.

ويستدل على ذلك بالنظر إلى ترتيب الأردن وفقاً لمؤشر (سهولة الحصول على الائتمان) الذي تضمنه (تقرير ممارسة الأعمال، 2020)، حيث حلّت المملكة في المرتبة 140 من أصل 190 دولة شملها التقرير، إضافة إلى ما أورده (تقرير الاستقرار المالي، 2021)، والذي أشار إلى أن نسبة التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة بلغت 9.2% فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2021.

- تعدد التشريعات التنظيمية والقانونية والجهات الرسمية وغير الرسمية التي تخضع لها هذه الشركات، بدءاً من مرحلة التأسيس والترخيص ومن ثم الرقابة والدعم اللاحق، ويستدل على ذلك بالنظر إلى ترتيب الأردن وفقاً لمؤشر (سهولة بدء النشاط الاقتصادي) الذي تضمنه (تقرير ممارسة الأعمال، 2020)، حيث حلّت المملكة في المرتبة 120 من أصل 190 دولة شملها التقرير، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم وجود إطار موحد (مظلة تنسيقية) تشكل مرجعية لهذا القطاع كما هو معمول به في بعض الدول العربية، ومنها: (السعودية ممثلة في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الكويت ممثلة في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الإمارات ممثلة في مجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

حيث دفعت هذه التحديات العديد من هذه الشركات للعزوف عن تسجيل أعمالهم بشكل رسمي، لترتفع نسبة الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل)، لتشكل ما نسبته 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018.

الحلول المقترحة لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

في ظل تزايد نسبة الفقر والبطالة في الأردن بشكل ملحوظ، والحاجة الماسة لدفع عجلة النمو الاقتصادي ودعم الشركات الاقتصادية التنموية، بصفتها من أهم المحركات الاقتصادية القادرة على استيعاب التزايد المضطرد في القوى العاملة تبرز أهمية النهوض بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة كأولوية أمام صانعي السياسات لتمثيلها شريحة واسعة من جميع الأطياف الاقتصادية، وذلك من خلال تبني آليات جديدة من شأنها تحفيز بيئة الأعمال والتخفيف قدر الإمكان من التحديات التي تقف عائقاً أمام نمو وتوسع هذا القطاع، والتي من أهمها:

- النظر في إمكانية إنشاء سوق أوراق مالية بديلة (Alternative Stock Market) وفق متطلبات إدراج ميسرة ومعايير مرنة، من شأنه توفير حلول وقنوات تمويلية جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووفقاً للعديد من الدراسات فإن عمليات سوق الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها تضييق فجوة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 5% إلى 10%، إضافة إلى دور السوق في تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة ومستويات الشفافية المالية، مع الاستئناس بتجربة الدول العربية التي سبقت الأردن في هذا المجال، ومنها: (مصر، السعودية، وتونس).
- النظر في إمكانية إنشاء مظلة تنسيقية موحدة من شأنها المساهمة في تطوير بيئة استثمارية واجتماعية داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إصدار قانون تشريعي على مستوى المملكة ينظم ويدمج كافة الجهات التي تشترك في نفس الغاية ضمن (هيئة حكومية واحدة)، مع إعادة النظر في التعريف والتصنيف وربطه بإجراءات تنفيذية تستفيد منها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال جهة مرجعية واحدة.

مصادر البيانات:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2022، دراسة مبادرة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة.

مجموعة البنك الدولي، 2020، تقرير ممارسة الأعمال.

البنك المركزي الأردني، 2021، تقرير الاستقرار المالي.

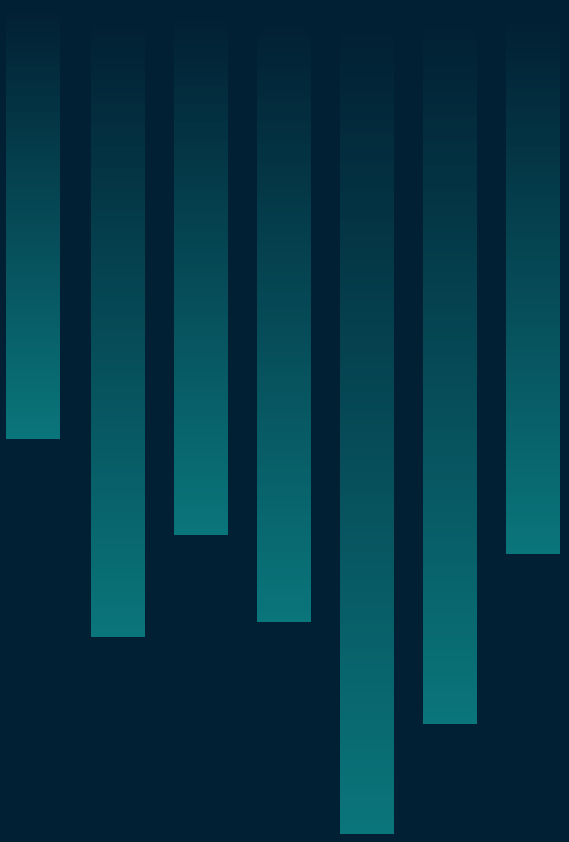

06-5200400
www.hbtf.com
Housing Bank